

رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجّهة من الممثل الدائم لإيطاليا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها "بيان لاكويلا بشأن عدم الانتشار" الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية خلال مؤتمر القمة الذي عُقد في لاكويلا في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩

أتشرف بأن أحيل رفق هذا نص "بيان لاكويلا بشأن عدم الانتشار" الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ خلال مؤتمر القمة الذي عُقد في الأسبوع الماضي في لاكويلا.

ويتناول البيان عدداً من المواضيع الهامة المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، كما يتناول قضايا رئيسية أخرى تتصل بالمبادرات الدولية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إن بيان لاكويلا جدير بالاهتمام لأنه يجيء في الوقت المناسب وللأهمية الخاصة التي تتسم بها مضامينه التي صيغت بلغة ابتكارية في الغالب مقارنةً بالإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة السابقة التي عقدتها مجموعة الثمانية.

وفي هذا الصدد، يعترف البيان اعترافاً كاملاً بالأهمية السياسية التي اتسم بها قيام مؤتمر نزع السلاح مؤخراً باعتماد برنامج عمل لعام ٢٠٠٩، يشتمل على إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، بما في ذلك أحكام تتعلق بالتحقق. وإن رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية لا يبحثون فقط على الشروع في وقت مبكر بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، متعهدين باتخاذ إجراءات من أجل الاستئناف العاجل للعمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، بل إنهم يدعون أيضاً جميع الأطراف المعنية إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج هذه المواد، وفقاً للتزام مماثل سبق أن قطعت على نفسها الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في مجموعة الثمانية.

كما أن بيان لاكويلا يتضمن إشارات عديدة ومفصلة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويُشدّد بصفة خاصة على دور هذه المعاهدة بوصفها حجر الزاوية لعدم انتشار الأسلحة النووية والأساس الذي لا غنى عنه لنزع السلاح النووي، كما يُشدّد على ضرورة الاتفاق على أهداف واقعية يمكن تحقيقها فيما يتصل بالأركان الثلاثة لهذه المعاهدة: نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، يشير البيان إلى التزام البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية بالسعي لتحقيق أهداف

الأركان الثلاثة للمعاهدة والوفاء بالالتزامات المتعلقة بها، ويناشد جميع الأطراف في المعاهدة أن تساهم على نحو بناء في عملية استعراض المعاهدة.

وضمن الإطار العام للجهود الدولية المبذولة من أجل نزع السلاح النووي، يتضمن إعلان لأكويلا إشارة واضحة إلى أهمية البيان المشترك الصادر عن رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وإلى التفاهم المشترك الذي وقّعا عليه في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ من أجل اعتماد صك ملزم قانوناً يخلف معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة "ستارت") التي سينتهي سريانها في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم.

وعلى ضوء ما تقدم، وبالنظر إلى الأهمية الواضحة للقضايا التي يتناولها إعلان لأكويلا بالنسبة لأنشطة مؤتمر نزع السلاح، فإنني أرجو من سعادتكم، بصفتي الممثل الدائم لإيطاليا التي تتولى حالياً رئاسة مجموعة الثمانية، أن تتكرموا بتعميم نص إعلان لأكويلا في أقرب وقت ممكن بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) جيوفاي مانفريدي

السفير

الممثل الدائم لإيطاليا لدى مؤتمر نزع السلاح

إعلان لاكويلا بشأن عدم الانتشار

الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية
في لاكويلا في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩

١- إننا نُسلِّم، كما فعلنا في هوكايدو تويكو وفي مؤتمرات قمة سابقة، بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها لا يزال يمثل تحدياً عالمياً وتهديداً كبيراً للأمن الدولي. وقد عقدنا العزم على اغتنام الفرص الحالية والاستفادة من الزخم الجديد لتعزيز أهدافنا المشتركة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي من خلال العمل الفعال المتعدد الأطراف والجهود الوطنية الدؤوبة. ويجب على جميع الدول أن تفي بالكامل بما يقع على عاتقها من التزامات تتعلق بمراقبة التسليح ونزع السلاح وعدم الانتشار بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة وما يتعلق بذلك من ترتيبات متعددة الأطراف. ويظل إضفاء الطابع العالمي على نظام عدم الانتشار وتعزيزه يشكّلان أولوية مُلِحَّة. ونحن ندعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، إلى الانضمام إليها دون إبطاء.

٢- ونحن نُشدِّد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل تمثل حجر الزاوية في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والأساس الذي لا غنى عنه في السعي لتحقيق هدف نزع السلاح النووي، ونعيد تأكيد التزامنا الكامل بالسعي لتحقيق أهداف الأركان الثلاثة لهذه المعاهدة والالتزامات المتصلة بها، وهي: عدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ونزع السلاح النووي. وسوف نعمل معاً لكي يتسنى لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيُعقد في عام ٢٠١٠ أن ينجح في تعزيز نظام المعاهدة وتحديد أهداف واقعية يمكن بلوغها فيما يتصل بأركان المعاهدة الثلاثة جميعها. ونحن ندعو جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة إلى المساهمة في عملية الاستعراض على أساس نهج بناء ومتوازن.

٣- وتشكّل الضمانات أداة ضرورية للتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهدافها المتمثلة في عدم الانتشار. ونؤكد دعمنا الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولنتزم بمواصلة جهودنا من أجل تحقيق القبول العالمي لاتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي بوصفهما معيار التحقق. كما سنعمل من أجل إرسال البروتوكول الإضافي بوصفه معياراً أساسياً في مجال ترتيبات الإمدادات النووية. ونهيب بجميع الدول التي لم تعتمد بعد البروتوكول الإضافي أن تفعل ذلك دون إبطاء، مع تنفيذ أحكامه ريثما يتم التصديق عليه. ونحن نسعى إلى ضمان أن يظل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما تحتاج إليه من تكنولوجيا وخبرة وسلطة وموارد للنهوض بمسؤولياتها الحيوية التي تنص عليها لوائحها. كما أننا متفقون على ضرورة اتخاذ تدابير لمعالجة مسألة عدم الامتثال تشمل عواقب حقيقية وفورية بالنسبة للدول التي تنسحب من معاهدة عدم الانتشار وتنتهك أحكامها، بما في ذلك اتخاذ إجراءات مناسبة من قِبَل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع الاستخدام الكامل لصلاحيات التفتيش المنوطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تشمل إتاحة وصولها إلى جميع المواقع والمعلومات ذات الصلة والأشخاص المعنيين.

٤- ونحن نرحب بالإعلان الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأنه قرر السعي للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وسوف نُكثِّف جهودنا من أجل ضمان بدء سريان هذه المعاهدة في وقت مبكر وإضفاء الطابع العالمي عليها بوصفها أحد الصكوك الرئيسية لبنية النظام الأمني الدولي وتدبيراً رئيسياً من

تدابير عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وفي غضون ذلك، نحث جميع الدول المعنية على تطبيق وقف اختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى.

٥- ونرحب باعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج عمل لدورة عام ٢٠٠٩. ونؤيد بقوة الشروع في وقت مبكر بمفاوضات دولية لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، بما في ذلك أحكام تتعلق بالتحقق، وندعو جميع الدول المعنية إلى إعلان وتطبيق وقف اختياري لإنتاج هذه المواد. ونرحب بكون الدول الحائزة للأسلحة النووية من بين البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية قد أعلنت بالفعل مثل هذا الوقف الاختياري. وسوف نتخذ إجراءات لاستئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

٦- ونحن جميعاً ملتزمون بالسعي لإقامة عالم أكثر أمناً للجميع ولتهيئة الظروف اللازمة لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب بتدابير نزع السلاح النووي التي نتخذها حتى الآن الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في مجموعة الثمانية.

ونرحب بالبيان المشترك الذي صدر عن رئيس الاتحاد الروسي ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبالتفاهم المشترك الذي وقعا عليه في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وباعتزامهما عقد اتفاق ملزم قانوناً يحل محل معاهدة "ستارت" قبل أن ينتهي سريانها في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وندعو جميع الدول إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في مجال نزع السلاح النووي وإلى إبداء قدر أكبر من الشفافية.

٧- ونحن نؤكد من جديد الحق الثابت لجميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما يتوافق مع جميع الالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب المعاهدة. فلامتثال والتحقق الفعال لن يُعوّقا استخدام الطاقة النووية بل إنهما يُسهّلان تطويرها ووزعها على نحو آمن ومضمون كمصدر للطاقة. ونحن ملتزمون بتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية، والضمانات ومتطلبات السلامة والأمن بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونرحب بأي مبادرات جديدة في بلدان الطاقة النووية الناشئة بشأن التوعية والتدريب في المجال النووي فضلاً عن بناء القدرات المؤسسية في هذه المجالات. ونشجع العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، بما في ذلك ضمانات إمدادات الوقود النووي، كوسائل فعالة لتلبية الحاجة المتزايدة لخدمات الوقود النووي، مع مراعاة الاهتمام العالمي بالتقليل إلى أدنى حد من خطر الانتشار.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للعمل الجاري في المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم الذي تشرف عليه روسيا في أنجارسك، ونرحب بالتقدم المحرز في اتجاه إنشاء بنك للوقود النووي تتولى إدارته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالاقتراح المقدم من روسيا لضمان إمدادات اليورانيوم المنخفض التخصيب، وزيادة تطوير المشروع المحوري المتعدد الأطراف للتخصيب الذي اقترحه ألمانيا. كما نخطط علماً بما صدر من مبادرات أخرى، بما في ذلك الاقتراح الذي قدمته اليابان بشأن وضع نظام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خاص بالترتيبات الاحتياطية لضمان الإمداد بالوقود النووي، والاقتراح المقدم من المملكة المتحدة لتوفير ضمانات سياسية تتعلق

بعدم التدخل في تنفيذ العقود النووية التجارية، ومبادرة الولايات المتحدة المتعلقة باحتياطياتها من الوقود النووي الناشئة عن مواد من مخزوناتنا الأمنية الوطنية.

٨- ومن أجل الحد من مخاطر عدم الانتشار المرتبطة بانتشار مرافق ومعدات وتكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة، نرحب بالتقدم الذي لا تزال تُحرزه مجموعة موردي المواد النووية بشأن آليات تعزيز عمليات مراقبة نقل معدات وتكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة هذه. وفي حين أننا نلاحظ أن مجموعة موردي المواد النووية لم تتوصل بعد إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة، فإننا متفوقون على أن مناقشات هذه المجموعة قد أسفرت عن مقترحات مفيدة وبتأية ترد في "النص النظيف" الذي وضعته المجموعة في اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وإلى أن يُنجز العمل المضطّع به في إطار مجموعة موردي المواد النووية، نوافق على تنفيذ ما ورد في هذا النص على أساس وطني في السنة القادمة. ونحثّ مجموعة موردي المواد النووية على التعجيل بعملها والإسراع في التوصل هذه السنة إلى توافق في الآراء من أجل إتاحة التنفيذ العملي لآلية معززة بشأن عمليات نقل مرافق ومعدات وتكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة.

٩- ونحن نسلمّ بالدور الأساسي الذي يؤديه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في التصدي لتحديات الانتشار وعواقب عدم الامتثال. وندعو جميع الدول إلى أن تُنفذ بالكامل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ بشأن منع الجهات الفاعلة غير التابعة لدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها وما يتصل بها من مواد. ونحن ندعم أداء اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ لولايتها المحددة. ونشجع جميع الدول على المشاركة بنشاط في الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ ذلك القرار والإسهام في نجاح تنفيذه.

١٠- ونرحب بالتقدم الذي يجري إحرازه في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ونشدّد على الأهمية الحيوية التي يتسم بها تنفيذ كلتا الاتفاقيتين تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

١١- ونؤكد مرة أخرى التزامنا الجماعي بالعمل من أجل التوصل إلى حل شامل وسلمي ودبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية ونؤيد بقوة الجهود التي يجري بذلها لحل هذه المسألة عن طريق المفاوضات. ونحثّ إيران على اغتنام الفرصة السانحة حالياً للعمل مع المجتمع الدولي بروح الاحترام المتبادل والرد بإيجابية على العروض المقدمة لها من أجل إيجاد حل متفاوض عليه يراعي مصلحة إيران كما يراعي شواغل المجتمع الدولي. ومع اعترافنا مرة أخرى بأن لإيران الحق في أن يكون لديها برنامج نووي مدني يخضع لمعاهدة عدم الانتشار، فإننا نشدّد على أن من مسؤوليات إيران، على النحو الذي أعيد تأكيده في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن تعيد الثقة في الطابع السلمي الخالص لأنشطتها النووية، مما يتيح إقامة تعاون مثمر وواسع النطاق مع البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية وغيرها من البلدان.

إن مخاطر الانتشار التي يثيرها البرنامج النووي الإيراني لا تزال تثير قلقاً بالغاً. ونحن نحثّ إيران على الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة

الذرية تعاوناً كاملاً عن طريق إتاحة ما تطلبه الوكالة من معلومات وإتاحة وصولها إلى المرافق من أجل حل المسائل المثارة في تقارير المدير العام للوكالة.

١٢- ونحن ندين بكل قوة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩ والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فهذه التجربة تُجِلُّ بالسلم والاستقرار في المنطقة وخارجها. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الذي يعبر عن الإرادة الواضحة والقوية للمجتمع الدولي. كما ندين قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بإطلاق صاروخ تسياري، مما يشكل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن ١٧١٨. ونحن نواصل حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ١٦٩٥ و ١٧١٨ و ١٨٧٤ بالأثر في تجارب نووية أخرى أو إطلاق أية صواريخ باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية والتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة فضلاً عن برامج القذائف التسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها وعلى نحو لا رجعة فيه. ونطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالعودة إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة فوراً ودون شروط مسبقة إلى المباحثات السداسية الأطراف، ونؤكد مرة أخرى تأييدنا القوي لاستئناف المباحثات في وقت مبكر والتنفيذ الكامل للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بما في ذلك تسوية جميع القضايا المعلقة المثيرة للقلق.

١٣- ولا يزال خطر حيازة الإرهابيين لأسلحة دمار شامل يثير قلقاً بالغاً. ونحن عازمون على مواصلة العمل معاً لضمان ألا يتمكن الإرهابيون قط من الحصول على هذه الأسلحة وما يتصل بها من مواد. ونتطلع إلى تطوير المبادرة التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببذل جهد دولي جديد لتأمين جميع المواد النووية في شتى أنحاء العالم. وسنعمل على زيادة تعزيز المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي تؤدي دوراً هاماً في تنمية قدرات المشاركين فيها على التصدي لهذا التهديد العالمي على أساس دؤوب ومنهجي، بما يتوافق مع الصلاحيات والالتزامات القانونية الوطنية. بموجب الأطر القانونية الدولية ذات الصلة.

١٤- ونعرب عن تأييدنا المتواصل لمبادرة أمن عدم الانتشار التي تؤدي دوراً هاماً في منع ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ونُظِّم إطلاقها وما يتصل بها من مواد. ونسلم بالتقدم المحرز في مكافحة تمويل أنشطة الانتشار، وبدور فرقة العمل المالي.

١٥- وسوف نواصل إبراز أهمية مدونة قواعد سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية عن طريق إضفاء الطابع العالمي على هذه المدونة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الصدد، نجد ما يشجعنا في التطورات الإيجابية التي أُعلن عنها في الاجتماع السنوي المعقود في عام ٢٠٠٩ بشأن مدونة قواعد السلوك هذه، ونثق بأن جميع الدول المشاركة ستفي بالكامل بالتزاماتها في وقت قريب. ونهيب بالدول التي لم تنضم بعد إلى المدونة أن تفعل ذلك دون إبطاء.

١٦- وقد أصبحت مبادرة الشراكة العالمية لمنع انتشار أسلحة و مواد الدمار الشامل، وهي المبادرة التي أطلقت في كاناناسكيس في عام ٢٠٠٢، مبادرة ناجحة واسعة النطاق لتعزيز الأمن الدولي. وبموازاة تنفيذ المشاريع الجارية

ذات الأولوية في روسيا وأوكرانيا، وهو ما نعيد تأكيد التزامنا به تأكيداً تاماً، فإننا نقوم ببحث الخيارات المتاحة لزيادة توسيع نطاق هذه الشراكة عن طريق إشراك مشاركين جدد محتملين، بما في ذلك بلدان رابطة الدول المستقلة شرط التزامهم بالمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية التي أُقرت في كاناناسكيس. كما أن مجموعة الثمانية مستعدة لإدراج مجالات تعاون جديدة في المناطق التي تكون فيها مخاطر الإرهاب والانتشار على أشدها. ومن أجل منع انتشار المعرفة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما من خلال التعاون مع العلماء، نرحب بالتوصيات التي تدعو إلى اعتماد نهج منسق في هذا المجال.

١٧- وفيما يتعلق بالسلامة النووية، ننوّه بالتقدم الذي أحرز منذ مؤتمر القمة الأخير في المشاريع الجاري تنفيذها في موقع شرنوبيل. وفي حين أننا نلاحظ أن إنجاز هذه المشاريع يتطلب توفير موارد مالية إضافية، فإننا نؤكد من جديد التزامنا ببذل جهود مشتركة مع أوكرانيا من أجل تحويل هذا الموقع إلى منطقة مستقرة ومأمونة بيئياً.
